قوله عليا ما فصلناه في بعض رسائلنا وهي رسالة العقيدة في اثبات الواجب حيث قال فيها انه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير الغير المتناهية علة للمجموع وهو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا الى ما لا نهاية فلو لم يكن معروض العدد مركبا من المعروضات التي تحته وما تكرر تلك المعروضات موجودا آخر مغايرة لكل واحد واحد من الاحاد السلسلة لما كان لتجويزهم في البرهان كون الجزء الذي هو ما فوق المعلول الاخير علة للمجموع وكونه معلولا لما قبله بمرتبة وهكذا الى غير النهاية ايضا وجه هكذا ينبغي ان يعرف هذا الكلام قوله وما يتوهم من انه ليس هناك الا الاحاد آه اشارة الى رد ما زعم صدر المحققين من ان اوائل بعض الهيئة الاجتماعية والجزء الصوري لم يكن هناك موجود آخر فلا يكون معروضات الاعداد التي تحت عدد موجودة فلا يجري الدليل على شيء من التقريرين المذكورين في الامور الغير المتناهية المترتبة ووجه الرد ان العقل يحكم بالبداهة انه اذا وجد اثنان كزيد وعمرو يكون هناك موجود ثالث وهو مجموع زيد وعمرو اعني معروض الاثنينية ضرورة وجود الكل عند وجود جميع اجزائه وكذا اذا وجد ثلث كزيد وعمرو وخالد لم يكن هناك موجود رابع وهو مجموع زيد وعمرو وخالد اعني معروض الثلاثية وهكذا فاذا وجدت امور غير متناهية يكون معروضات الاعداد الغير المتناهية موجودة فيها فيجري فيها الدليل وهذا شبه مشهورة لا يجوز التوقف فيها وهو انه اذا كان موجودا لا اثنين مستلزما لوجود امر ثالث هو معروض الاثنينية وكذا اذا كان وجود الثالث مستلزما لوجود امر رابع هو معروض الثلاثية وهكذا الى غير النهاية لزم ان يكون وجود الاثنين مستلزما لوجود امور غير متناهية وذلك لان وجود الاثنين لم يكن مستلزما لوجود معروض الثلثية ووجود معروض الثلاثية يكون مستلزما لوجود معروض الاربعة وهكذا الى غير النهاية فيكون وجود الاثنين مستلزما لوجود المعروضات الغير المتناهية لان المستلزم للمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء اقول في الجواب ان وجود الامر الرابع الذي هو معروض الثلاثية اعتبار محض لا تحقق له في الخارج اصلا لانه حصل من اعتبار كل واحد من احاد الاثنين فيه من مرة بالانفراد

وجود

٤٥

وجود جميع اجزائه ومن كون وجود الاثنين مستلزما لوجود معروض الثلثية فظاهر كون الامر الرابع اعتباريا محضا في الخارج لا يقدح في لزوم كونه موجودا فيما ذكر اقول الحق في الجواب ان يخصص الاجزاء بالحقيقة الضرورية القائلة بوجوب وجود الكل عند وجود جميع اجزائه بالاجزاء المتباينة التي يمكن انفكاك كل منها عن سواه في الذهن فظاهر ان اجزاء الامر ليست من هذا القبيل ضرورة امتناع تصور الكل منفكا عنه الجزء قوله فان قلت فعلى ما ذكرته انما يبطل الامور الغير المتناهية مطلقا يلزم ان يكون معلومات الله تعالى متناهية بسبب وجودها في علم الله تعالى فيلزم ان يكون علومه تعالى متناهية كمعلوماته والا وان لم يكن معلومات الله تعالى متناهية بسبب الوجود بل كانت غير متناهية يجب ان ينتقض البرهان في ان يكون غير متناهية وتخلف مقتضاه عنه فان مقتضاه بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا سواء كانت موجودة في الخارج او في العلم هكذا ينبغي ان يعرف هذا الكلام قوله وتحقيق علمه تعالى بحيث لا ينتقض ان يكون باطلا في الكلام قد حققناه في رسالتنا في اثبات الواجب تعالى وصفاته العلى وبسطناه هناك بسطا تاما فليراجع قوله فان قلت معلومات الله تعالى غير متناهية وذكر لاحاطة علمه تعالى بجميع الممكنات الغير المتناهية الموجودة والمعدومة قوله يكون الممكنات المتصفة بالوجود الخارجي متناهية بين بهذا العبد الا ان جريان التطبيق في المعلومات انما يتاتى اذا كانت غير متناهية بحسب الوجود ولا يكفي في كونها غير متناهية بحسب ذواتها وانفسها فكون الممكنات الغير المتناهية المعدومة معلومة له تعالى لا ينتقض به البرهان قوله فاما ابدية غير متناهية بالفعل وان كانت غير واقفة عند حد بمعنى ان عدم وقوفها عند حد لا يقتضي كونها غير متناهية بالفعل وذلك لان عدم وقوفها عند حد لا يقتضي الا كونها متجددة دائما بمعنى عدم كون الاوقات الاتية الابدية خالية عن تجدد جملة متناهية منها فظاهر ان دوام كونها متجددة بهذا المعنى لا يقتضي كون كل واحد من الاحاد الغير المتناهية متجددة بالفعل بل انما يقتضي ان يكون بعضها متجددة بالفعل والمستلزم للبلوغ بجميع الاحاد المتصفة بالوجود الخارجي مبلغ اللاتناهي هو الاول دون الثاني بخلاف ما اذا كان العالم قديما ولم يكن الحوادث المتصفة بالوجود الخارجي معدودا فان تجددها في جانب

Copyright © King Saud University